ثم الافضل فالافضل يبتلى الرجل على حسب دينه فان كان
فو دينه صلابة يزيد في بلائه
وان كان في دينه رقة خفف
عنه والاعتبار بالتلوع حيث
يمشي على الارض وليس على خطيئة
رواه الترمذي وغيره وكان
حديث صحيح قد يسر الله لها من
جليلة من الكتب العالية وقد تكون
حصل فيها من البلاء ما حصل لسلفها
الطيبة فانها قليلة
فرع الاسلام وتربيا في عز وكرامة
والمسلمون يعظمونها ويكرمونها
وجاء النبي صلى الله عليه وسلم يستكملها
سن التمتع وكان من نعمة الله عليها
ان ابتلاها بما يكفرها هان عليها
كما ابتلى من كان افضل منها فان
علي رضي الله عنه وهو افضل منها
وقد قتل شهيدا وكان
الحسين نادى يوم الفتن كان كان
مقتل عثمان رضي الله عنه اعظم المصيبة
التي اوجبت الفتن بين الناس
وبسببه تفرقت الامة الى
اليوم وقد جاء في الحديث
بادروا من يجيء منهم فقد
تجاهروني وقتل رضي الله عنه مظلوما
والرجال وكان هو الباب الذي
من عظم الهجاء التي افتتن
بها خلق كثير من الناس وارتدوا
عن الاسلام فاقام الله الصديق
رضي الله عنه به الاصلاح
واعاده الامر الى ما كان ثم
فادخل الله الرد الباب
الذي منه خرجوا واقبل
الايمان على الدين الذي فيه
وجوا وجعل الله فيه
القوة والنجاة والنشاة على
اعداء الله

ابو حنيفة فيقول لا تضمن باليد وضمان اليد هو ضمان العقد كضمان البائع في
المبيع وسلامته من العيب وان بيع بحق وضمان دركه عليه بموجب العقد
وان لم يشترطه بلفظه ومن اصول الاشتراط بدل الوقف اذا تعطل نفع الوقف
فانه يباع ويشترى بثمنه ما يقوم مقامه في مذهب احمد وغيره وهل يجوز
مع كونه مغلا كل بدل يخرج عنه فيه قولان في مذهب والجواز مذهب ابي
يوسف وغيره والمقصود انه حيث جاز البدل هل يشترط ان يكون في البلد
او البلد الذي فيه الوقف الاول ام يجوز ان يكون بغيره اذا كان ذلك
اصلح لاهل الوقف مثل ان يكونوا مقيمين ببلد غير بلد الوقف واذا اشترى
منه البدل كان انفع لهم لكثرة الريع ويسرة التناول فنقول ما علمنا
احدا اشترط ان يكون البدل في بلد الوقف الاول بل المنصوص عن احمد
واصوله وعموم كلامه وكلام اصحابه واطلاقه يقتضي ان يفعل في ذلك
ما هو مصلحة لاهل الوقف فان اصله في هذا الباب رعاية مصلحة الوقف
بل اصله في عامة العقود اعتبار مصلحة الناس فان الله امر بالصلاح ونهى
عن الفساد وبعث رسله بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها
وقال موسى لاخيه هارون اخلفني في قومي واصلح ولا تتبع سبيل المفسدين
وقال شعيب ان اريد الا الاصلاح ما استطعت وقال الله تعالى فمن اتقى واصلح
فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون وقال تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا
انما نحن مصلحون الاية وقد جوز احمد به حنبل ابدال مسجد مسجد اخر لمصلحة
كما جوز تغييره للمصلحة واجرى بان عمر بن الخطاب رضي الله عنه ابدل مسجد
الكوفة القديم بمسجد اخر وصار المسجد الاول سوقا للتمارين وجوز احمد
واصحابه المكان ان ينقل المسجد الى قرية اخرى بل ويجوز في ظهر الروايتين عنه
انه يباع ذلك المسجد ويعمر بثمنه مسجد اخر في قرية اخرى اذا لم يحتج اليه في القرية

الاولى

الاولى فاعتبار المصلحة بجنس المسجد وان كان في قرية غير القرية الاولى اذا كان
جنس المساجد مشتركة بين المسلمين والوقف على قوم بعينهم اخف يجوز نقله الى
مدينتهم من المسجد فان الوقف على عينين حقهم لا يشركهم فيه غيرهم بغاية
ما فيه ان يكون بعد [illegible] عامة كالفقراء والمساكين فيكون كالمسجد
فاذا كان الوقف ببلدهم صلح لهم كان اشتراء البدل ببلدهم هو الذي ينبغي
فعلم بهذا ان قوله هو الذي يباع ويشترى بثمنه رسوله بالهدى ودين الحق
ما يقوم مقامه اذا كان محبوسا على ناس ببعض الثغور ثم انتقلوا الى ثغر
اخر فشراء البدل بالثغر الذي هم فيه مقيمون اولى من شرائه بثغر اخر وان كان
الفرس حبيسا على جميع المسلمين فهو بمنزلة الوقف على جهة عامة كالمساجد
والوقف على المساكين ومما يبين هذا ان الوقف لو كان منقولا كالحيوان والسلاح
وكتب العلم وهو وقف على ذرية رجل بعينهم جاز ان يكون معرا الوقف حيث كانوا
بكان هذا هو المتعين بخلاف ما لو اوقف على اهل بلد بعينه لكن اذا صار لا يوقف
هل يشترى به ما يقوم مقامه كان العوض منقولا وكذا ان يشترى بهذا العوض
في بلد مقامهم او لهم ان يشتري به في مكان العقار الاول اذا كان ذلك اصلح لهم
اذا ليس في كل تخصيص العقار الاول مقصود شرعي ولا مصلحة لاهل الوقف
وما لم يامر به الشارع ولا مصلحة فيه للانسان فليس بواجب ولا مستحب فعلم
ان تعيين المكان الاول ليس بواجب ولا مستحب لمن يشتري بالعوض ما يقوم
مقامه بل العدول لهم ذلك جائز وقد يكون مستحبا وقد يكون واجبا اذا كان
فيه مصلحة راجحة والله اعلم فاعدة فيما يشترطه الناس في الوقف
فيثبت المصلحة والله اعلم فاعدة فيما يشترطه الناس في الوقف
ان الفهما ما فيه غرض ديني واخروي وما ليس كذلك وفي بعضها تشديد
على الموقوف عليه فنقول الاعمال المشروطة في الوقف على الامور الدينية مثل
الوقف على الائمة والمؤذنين والمشتغلين بالعلم من القرآن والحديث والفقه ونحو ذلك
والوقف على المساكين والغزاة والحج ونحو ذلك

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)